

الفصل التمهيدي

أولاً: معنى المعنى النحوي

إن الناظر إلى آية قرآنية، أو قطعة نثرية أو شعرية ما، لا يستطيع أن يدرك المعنى إلا إذا فهم علاقة الكلمات المكونة لكل منها بعضها ببعض. فمفهوم كل كلمة على حدة لا يمكن أن يعطي معنى يمكن السكوت عليه، ولا يبين فكرة الكاتب في قطعه النثرية أو قصيدته الشعرية، ولا يبين المعنى في الآية القرآنية.

ولهذا فإن المعول عليه في ذلك هو علاقة كل كلمة من الكلمات المكونة للنظم بما بعدها وما قبلها، وتفاعل كل كلمة مع أخواتها، تفاعلاً لا يسمح بوجود معنى عند ابتعاد الواحدة عن الأخرى. وهذا التفاعل وتلك العلاقة ليس المقصود بهما معنى كل كلمة مفردة لأن ذلك يمكن أن تفي به المعاجم اللغوية خير وفاء، بل المقصود بهما المعنى الكلي الذي نتج من وجود هذه الكلمات بجوار بعضها البعض. وتفاعل بعضها مع بعض. فعندما يقول قائل: "فرض الله الصلاة" فإن المعنى من هذا الكلام لم تعطه كلمة "فرض" مفردة، ولا كلمة "الله" مفردة، ولا "الصلاة" مفردة، بل فهم من اجتماع هذه الكلمات الثلاث، وتفاعلها مع بعضها.

فكانت العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول هي التي بينت الغرض من الكلام السابق. فالقائل أراد المعنى المنبثق عن الفعل "فرض" وفاعله "الله" ومفعوله "الصلاة" من غير التركيز على واحدة دون الأخرى، بل التركيز كان منصبا على الفعل وفاعله و مفعوله، واتحاد كل واحد مع الآخر في شكل نعبر عنه بالمعنى النحوي¹.

ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۚ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ۝﴾ سورة النصر الآيات 1-5.

1. بشيرة أمل فرج العشبي، أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن بالرأي، منشورات جامعة قاز يونس

ليبيا، 1999 ط1، ص29.

نجد أن المعنى لا يحسن السكوت عليه قبل قوله: **{فسبح}** رغم تفاعل اثني عشرة كلمة في النظم بعضها مع بعض، وذلك لأن المعنى النحوي في أسلوب الشرط لا يكتمل ولا يعطي معنى كاملاً يحسن السكوت عليه قبل مجيء الجواب الذي نظم الشرط من أجله. بعكس المعنى في قوله تعالى: "قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُتُبُ رَوَّاهُ ۖ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۚ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۚ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ۚ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۚ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۚ" (سورة الأعراف: 30-31).

"سورة الكافرون الآيات 1-6. الذي يتم عند قوله: **{لا أعبد ما تعبدون}** ويكون هذا مقول قول للفعل: **{قل}**. فهي جملة خبرية تقريرية تامة تحمل معنى نحويًا تامًا يتكون من تفاعل فعل و فاعل مستتر، ومفعول مع الأداة **{لا}** التي تفيد النفي، ينبثق عنه معنى جميل مفهوم، لا يتوقف في فهمه على بقية الجمل الواردة بعده، وإنما هي جمل معطوفة بعضها على بعض، يصح كل منها أن يكون مقول قول منفرد¹.

وفي قوله تعالى: **{قُلْ لَا يُحْزِنُكَ قَوْلُهُمْ ۚ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ}** (سورة يس: 76)، يصح أن يكون قوله تعالى: **"إنا نعلم..."** متصلاً بما قبله

ويكون مقول قول لقوله تعالى: "قولهم". ولكن هذا المعنى المنبثق عن هذا المعنى النحوي يرفضه العقل و الواقع، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يحزن لقولهم إن الله تعالى يعلم ما يسرون وما يعلنون، ولهذا يجب الوقف على قوله تعالى: "قولهم..." والابتداء بقوله: **"إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون"** على التقرير و الإخبار. ومن ثم يصح المعنى ولا يفسد المعنى النحوي، ويكون الوقف معنى نحويًا جميلًا، يضاف إلى المعاني النحوية التي ربطت النظم بين الجملتين. ففهم النظم أمر ضروري جدًا لأن الخطأ في ذلك يؤدي إلى إفساد المعنى الذي نظم من أجله الكلام، حتى بدون إزالة أي لفظ عن موضعه. وقد أكد عبد القاهر الجرجاني على ذلك، بقوله:

¹. المرجع السابق. ص30. 31.

وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى: "وَفِيلَ يَأْرُضُ إِبْلَعِ مَاءَ كِ
وَيَسْمَاءُ أَفْلَحِ وَغِيضَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ
وَفِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ" سورة هود: 44. فتجلى لك من الإعجاز ما
تجلى، وبهرك ما تسمع، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا
لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن الفضل ناتج ما بينها، وحصل من
مجموعها؟...¹

ويضيف قائلاً: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا
نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعْلَقَ بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل
هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس".²

فبعد القاهر الجرجاني المقصود عنده بالتعليق هو أنّ الكَلِمَ يترتّب في النطق بسبب
ترتّب معانيها في النفس وهو المعنى النحوي بحد ذاته.

ولا شك أن سيبويه قد أدرك هذا عندما كتب . باب الاستقامة في الكلام و الإحالة، فقال:
"فأما المستقيم الحسن فقله: أتيتك أمس، وسأتيك غداً، وأما المحال فأن تتقض كلامك
بآخر فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك بالأمس، وأما المستقيم الكذب فقله: حملت الجبل، وشربت
ماء البحر و نحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد
زيدا رأيت ، وكى زيذا يأتيك... وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر
أمس...".³

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة،
ط/5، (2004م)، ص45.

² - نفسه، ص55.

³ سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، ج 1، ط3، الناشر مكتبة الخانجي
القاهرة، 1408هـ/1988م، ص25، 26.

ثانياً: الفرق بين الإعراب و المعنى النحوي.

الإعراب كما جاء في اللسان: لابن منظور " وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه. والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرّب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب"¹

ويقول ابن جني: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " . وهذا ابن الحاجب يقول : " الإعراب ما اختلف آخره به " ،

وللنحاة في الإعراب مذهبان :

مذهب يرى أنه لفظي، ومذهب إليه ابن مالك في التسهيل ، وابن هشام في الشذور .

ومذهب يرى بأن الإعراب معنوي. والحركات دلائل عليه ، وهو مذهب سيبويه .

وقد علمنا أن المعني النحوي هو الرباط الذي يربط الكلمات المكونة لأي نظم، إذ بدونه تكون كالحرّزات خارج الخيط، لا تعرف لها أول من آخر. فهو يجعل الكلمات الواحدة بسبب من الأخرى، ويربط الواحد بالأخرى، ويبيني هذه على تلك، حتى تظهر الصورة النهائية المراد من أي كلام، ننثرا كان أم شعرا.

¹ - ينظر. أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن بالرأي . ص 35.

"ذاك لأننا قد علمنا علم ضرورة أنا لو بقينا الدهر الأطول نصعد ونصوب ونبحث وننقب، نبتغي كلمة قد اتصلت بصاحبة لها، ولفظة قد انتظمت مع أختها، من غير أن نتوخى فيما بينها معنى من معاني النحو، طلبنا ممتعا، وثنيننا مطايا الفكر ظلعا..."¹

إن الناظم يبدأ بنظم المعاني أولا، ثم ينظم الألفاظ الدالة على تلك المعاني، فبمجرد نظم المعنى يكون نظم الألفاظ سهلا ولا يريد كثير تعب وكد لتتنظم مُتوخى يا فيها المعنى النحوي الذي يربط الكلمات، إذ "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك..."

ولكن ما معنى التعليق وبناء البعض على البعض وجعل الواحدة بسبب من الأخرى؟ هل هو وضع حركات الإعراب على أواخر الكلمات المكونة للكلام؟ أم أنه شيء آخر؟ وإذا كان وضع حركات الإعراب على أواخر الكلمات، فعلى أي أساس وضعت؟ أهكذا كيفما اتفق؟ أم ماذا؟ وإذا كان الأمر شيئا آخر فما هو؟

عبد القاهر الجرجاني يضع الإجابة على هذه الأسئلة، فيقول: "وإذا كان الأمر كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبته، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعتمد إلى اسم فنجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الأخرى، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أوحالا أو تمييزا، أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس

¹. المرجع السابق، ص36.

وبهذا نعرف أن المعنى النحوي يبدأ دوره مع تنظيم المعاني في نفس المتكلم حتى ينطقها كلمات منظومة على الملاء، أو يكتبها على الورق. فهذا اسم وهذا فعل وهذا حرف، وهذا مسند وهذا مسند إليه، وهذا مضاف وهذا مضاف إليه... هكذا.

أما الإعراب: فلا نجد له دورا في هذه المرحلة لأن دوره يبدأ بعد رصف الكلمات المكونة للنظم، فتأخذ كل كلمة الحركة المناسبة لموقعها من الكلام أو المناسبة لمعناها النحوي، سواء أكانت فاعلا أو مفعولا أم حالا أم مسندا أم مسند إليه، أو غير ذلك. ومن هنا نعرف أن المعنى النحوي أشمل وأوسع من الإعراب. وأن الإعراب ما هو إلا جزئية مهمة من جزئيات المعنى النحوي، يأتي دورها بعد رصف الكلمات المكونة لأي نظم.

إن المعنى النحوي شيء عقلي لا غنى عنه في النظم، إذ هو أساس النظم، أما الإعراب فهو أمر لفظي يتعلق بالألفاظ لا تعود إليه المزية في الفصاحة، بل يعد مكملا للفصاحة، معينا على فهم المعنى المراد من الكلام.

فالأولوية للمعنى النحوي ونظم الكلمات و رصفها، ثم يأتي دور الحركات حيث تأخذ كل كلمة من الكلمات المكونة للنظم الحركة التي تناسب معناها النحوي الذي يقتضيه الغرض المراد التعبير عنه.

ثالثا: القرائن التي تعين على إدراك المعنى النحوي.

وقد سماها تمام حسان "قرائن التعليق"¹، وتنقسم هذه القرائن إلى قسمين:

القرائن المعنوية:²

1. الإسناد: قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، كالعلاقة الإسنادية القائمة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.

¹. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، ط 1994، ص 192.

². المرجع نفسه، ص 200.

2. التخصيص: قرينة سياقية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها (وكلها قيود على علاقة الإسناد). ويندرج تحت هذه القرينة عدة فروع هي:

- التعدية ← المفعول به
- الغائية ← المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام وكي والفاء
- المعية ← المفعول معه. والمضارع بعد الواو
- الظرفية ← المفعول فيه
- التحديد والتوكيد ← المفعول المطلق
- الملايسة ← الحال
- التفسير ← التمييز
- الإخراج ← الاستثناء
- المخالفة ← الاختصاص وبعض المعاني

3. قرينة النسبة: هي قرينة معنوية تدل على معنى الإلحاق والتعليق، في حين أن قرينة التخصيص تدل على التصنيف. وهذه القرينة بدورها تنقسم إلى فروع هي:

- ❖ معاني حروف الجر: الملكية، البعضية، الإستعلاء.
- ❖ معنى الإضافة: ففي بعض الجمل لا يكتمل المعنى إلا بالإضافة أو نسبة المضاف إلى المضاف إليه أي إلحاقه به.

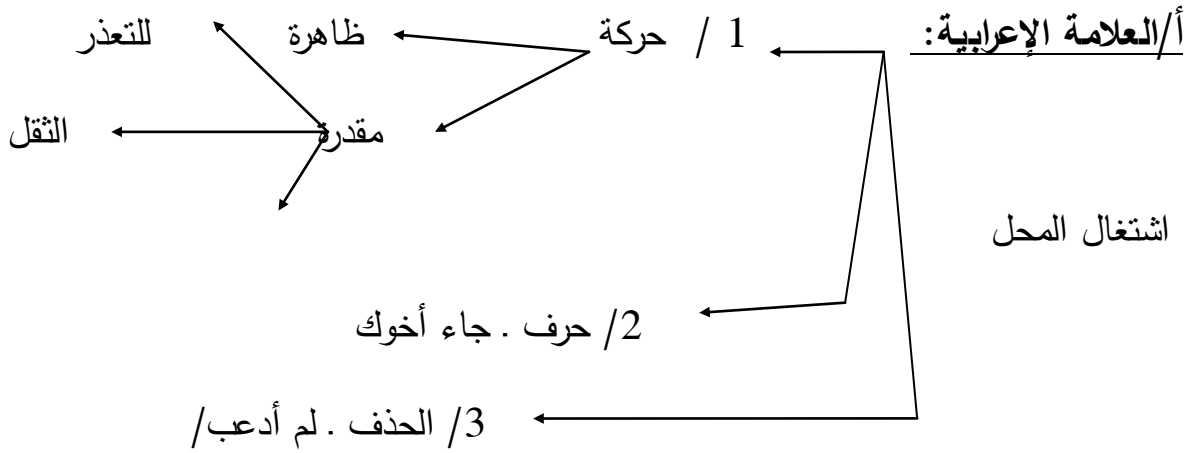
4. قرينة التبعية: هي (قرينة معنوية يندرج تحتها أربع قرائن: هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة، ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية. كما أن هناك قرينة أخرى فيها جميعا هي الرتبة. إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائما أيا كان نوعها...) ¹.

¹ . ينظر أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن بالرأي، ص 51، اللغة العربية معناها ومبناها ص 204.

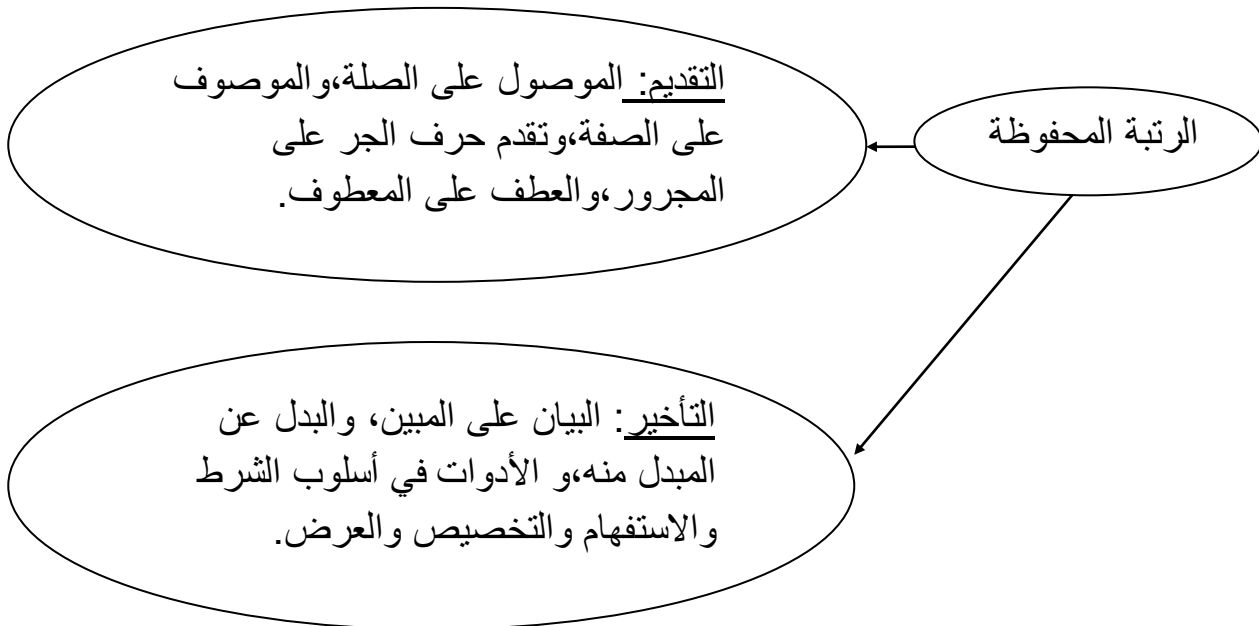
فالنعت يتبع المنعوت، والعطف يتبع المعطوف عليه، والبذل يتبع المبدل منه. وتتحد مع التبعية قرينة لفظية وهي الرتبة، وتكون محفوظة مع كل تابع ومتبوع (رتبة التابع التأخر، ورتبة المتبوع التقدم). كما يمكن أن نستدعي قرينة لفظية أخرى، كالمطابقة بين النعت والمنعوت في الأفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، وفي الحركة الإعرابية.

القرائن اللفظية:

القرائن اللفظية حصرها تمام حسان في :



الرتبة: هي تموقع الألفاظ في الكلام المنظوم حسب رتبته وهذه الرتبة قد تكون محفوظة أو تكون غير محفوظة.



الرتبة غير المحفوظة

التقديم: مثل رتبة المبتدأ والخبر ، رتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم وبئس، ورتبة الحال والفعل المتصرف.

ج/ مبنى الصيغة¹: إن الكلام المنظوم يحوي جملاً قد تكون اسمية أو فعلية، وقد تكون مثبتة أو منفية، أو استفهامية أو غير ذلك، من ضروب المعاني المراد التعبير عنها، ولكل ذلك صيغ لا يصلح غيرها مكانها.

فالمبتدأ في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، والتمييز يطلب فيه أن يكون اسماً نكرة جامداً، ولمعاني النفي والإثبات والاستفهام والتمني والشرط والتعجب والقسم والنداء، أدوات أو صيغ تدل عليها وتساعد على تحديد المعنى النحوي بوجودها.

د/ المطابقة: وتكون في الصيغ الصرفية والضمائر، ولا مطابقة في الأدوات، ولا في الظروف وتكون:

1/ في العلامة الإعرابية: ويطابق فيها بين الاسم والصفة والمضارعين المتعاطفين.

2/ الشخص: (التكلم والخطاب والغيبة)

3/ العدد: (الأفراد والتثنية والجمع)

4/ النوع: (التذكير والتأنيث)

5/ التعيين: (التعريف والتتكير)

¹. المرجع السابق، ص56.

والمطابقة في أي واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوي صلة المتطابقين المتضامين داخل التركيب . ولذا تكون المطابقة قرينة لفظية تساعد على كشف المعنى النحوي في السياق.

هـ./ الربط: يكون الربط بين الموصول وصلته ،والمبتدأ وخبره،والحال وصاحبها، والمنعوت ونعته،والقسم وجوابه،ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط،أو بالحرف،أو بإعادة اللفظ،أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو . ال . أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر. والربط بالحرف يكون كالوقوع الفاء في جواب الشرط ،وغير ذلك.

و./ التضام: ويكون على وجهين:

التلازم: وهو أن يستلزم أحد العنصرين المتضامين عنصرا آخر ، (والتلازم يكون بين الموصول وصلته،وبين المبهم وتمييزه...) .ولا يحذف أحد المتلازمين إلا بوجود قرينة تدل على المحذوف.

التنافي: هو قرينة سلبية على المعنى بواسطتها يستبعد أحد المتنافيين عند وجود الآخر . فبوجود ال تستبعد الإضافة المحضة...

ز./ الأداة: قرينة لفظية ذات أهمية كبيرة في بيان المعنى النحوي، والأدوات منها ما يدخل على الجملة ومنها ما يدخل على المفردة، وكل منها منوط به أداء معنى معين . فكل من النفي والنهي والاستفهام والتوكيد والتمني والشرط والتعجب وغير ذلك، أدوات تؤدي المعنى المراد .

ومنها ما يدخل على المفردات كحروف الجر والعطف والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا.

ط./ النعمة: (وهي الطريقة التي يسلكها المتكلم في نطق الجمل. أو هو كيفية أداء وإلقاء الخبر للمتلقى. بحيث تكون الطريقة التي ينطق بها جملة الاستفهام الخالية من الأدوات الدالة عليها، تختلف عن النعمة التي ينطق بها جمل الإخبار والعرض العادية).

رابعاً: ظهور مصطلح المعنى النحوي¹.

إن المتتبع لتاريخ المصطلح يدرك أنه لم يظهر فجأة، بل هو مصطلح نشأ تلميحاً وإشارةً في كتب الإعجاز القرآني، ليغدو مفهوماً مستقلاً. تفرد له الكتب.

وبعد الخطابي، وهو من الباحثين في إعجاز القرآن، أول من شرح مدلول المعنى النحوي مطلقاً عليه اسم الرباط، لربطه بين الألفاظ التي يتكون منها أي نظم، وعلق عليه أهمية كبيرة، وبذلك كان من واضعي نظرية النظم التي شرحها عبد القاهر بعد ذلك، فقال: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهم ناظم" وتعلق بشيرة علي فرج بالقول: "ولا أظنه يعني بالرباط شيئاً إلا المعنى النحوي"². وبعد الخطابي تضافرت جهود كثيرة لدراسة نظرية النظم من القاضي عبد الجبار ثم عبد القاهر الجرجاني مبينين أهمية المعنى النحوي ودوره في أداء المعنى.

أما المعنى النحوي كمصطلح فلم يعرف إلا على يد السيرافي النحوي (ت 368هـ) وذلك في المناظرة التي جرت بينه وبين أبي بشر متى بن يونس الفيلسوف في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات، حول النحو والبلاغة، وأن النحو لا يتلخص في الحركات الإعرابية فقط.

ولما كان مولد السيرافي سنة ثمانين ومائتين، وذكر ياقوت أن المناظرة كانت وله من العمر أربعون عاماً، يكون ظهور المصطلح عام عشرين وثلاثمائة (320هـ).

خامساً: تعريف علم تخريج الفروع على الأصول.

لمعالجة هذا العنوان لا بد من التعريف بثلاث مفاهيم وهي: تخريج، الفروع، الأصول. التخريج لغة³: مصدر خَرَجَ. مضعفاً. وهو يفيد التعدية لئلا يحصل الخروج ذاتياً. ومادة (خرج)، تدور حول معنيين: الأول: النفاذ عن الشيء.

¹. المرجع السابق، ص 101.

². ينظر: أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن بالرأي، ص 101.

³. ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة خرج، تح عبد السلام هارون، دار الفكر.

الثاني: اختلاف لونين.

الأول قولنا خرج يخرج خروجاً. الخراج الإتاوة مال يخرج المعطي.

الخروج: خروج السحابة، فلان خريج فلان إذا كان يتعلم عنده.

الثاني الخَرْجُ لونان بين سواد وبياض. ويقال: الخرجاء الشاة تبيض رجلاها إلى خاصرتها.

ويقول محمد الأخضر شوشان: أن التعريف اللغوي المناسب للتخريج هو النفاذ من الشيء والظهور، وذلك أن التخريج عملية إنفاذ ل(الفرع) من دليله، وإظهار له بعد أن كان مختفياً فيه. بواسطة القاعدة الأصولية¹.

إصطلاحاً: التخريج لم يكن حكراً على الفقهاء والأصوليين ليكون ذا مفهوم واحد بل تجاوز لحد النحاة والمحدثين ليدلي كل بدلو.

فقال النحاة: "هو تبرير إشكال أو دفع له ن"

ويقال في المسألة تخريجات عديدة، أي وجوه وتعليقات تخرجها مما فيها من إشكالات.

أما عند المحدثين فهو معرفة حال الراوي والمروي، ومخرجه، وحكمه صحة وضعفاً. بمجموع طرقه وألفاظه. أما عند الأصوليين والفقهاء معناه الإستنباط.

الفروع²: لغةً: الفروع جمع فرع وهو أعلى كل شيء، ويقال فلان فرع قومه أي شريفهم. جبل فارع أي جبل مرتفع. وفرعت الجبل وفيه تفرعت أي صعدت. ويقال فرع بين القوم أي فرق بينهم، وهو المعنى الذي رجحه شوشان في كتابه تخريج الفروع على الأصول. وهو المفهوم المناسب لعملية التخريج. أي فصل الفرع عن دليله بواسطة القاعدة الأصولية.

¹. تخريج الفروع على الأصول، عثمان بن محمد الأخضر شوشان، دار طيبة، م 1، ط 1. 1998. ص 55

². المرجع نفسه، ص 57.

الفروع اصطلاحاً:¹

عند تعرضنا لمفهوم الفروع اصطلاحاً وجدنا له عدة تعريفات نستعرض أهمها:

- "ما تبنى على غيرها"
- "ما ثبت حكمها بغيرها"
- "ما استندت في وجودها إلى غيرها استناداً ثابتاً"
- "أحكام الشريعة المفصلة المبينة في علم الفقه"
- "المسائل الاجتهادية في الفقه"
- "الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية" أو ما يطلق عليه علم الفروع أو الفقه.

لعلنا بهذا نستطيع القول بأن الفروع: "هي الأحكام الشرعية العملية".

تعريف الأصول: لغة: جمع أصل، اختلف تعريف الأصل باختلاف الحقل الموظف فيه. فالأصل عند أهل اللغة هو "ما يبنى عليه غيره" كالأساس للجدار. وما يتفرع عنه غيره. كأسفل الشجرة بالنسبة لغصونها. ومنشأ الشيء. أصله. والأصيل هو الشريف. والأقرب إلى موضوع التخريج هو التعريف الأول هو ما يبنى عليه غيره أي الفرع.

إصطلاحاً: ورد الأصل بمعاني كثيرة نستعرض أهمها:

- القاعدة الكلية: الضرورات تبيح المحظورات، أصل من أصول الشريعة.
- الدليل: الأصل في التيمم الكتاب، والأصل في المسح على الخفين السنة وغيره...
- الراجح: أن الأصل في الكلام الحقيقة دون المجاز.
- المستصحب: من تيقن الطهارة وشك في زوالها، فالأصل الطهارة. هو اعتبار الحالة الثابتة في زمن ما مستمرة في سائر الأزمان ما لم يرد دليل انقطاعها.

¹. المرجع السابق. ص 51.

- المقيس عليه. (وهذا يخص باب القياس).

من الملاحظ أنها مسألة خلاف أو الظاهر أنها كذلك. لأن الجوهر أمر واحد ألا وهو القاعدة الأصولية، لأن التخريج هو عملية استنباط الحكم الشرعي من القاعدة الأصولية. الحكم الشرعي هو الفرع. والقاعدة الأصولية هي الأصل.

تعريف تخريج الفروع على الأصول:

عرفه الباحثين: "هو العلم الذي يبحث عن علل أو مآخذ الأحكام الشرعية لرد الفروع إليها بياناً لأسباب الخلاف، أو لبيان حكم ما لم يرد بشأنه نص عن الأئمة، بإدخاله ضمن قواعدهم أو أصولهم"¹.

وعرفه شوشان: "هو استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وفق (أو بواسطة) القواعد الأصولية"².

سادساً: بيان موضوعه وعلاقته بالعلوم الأخرى:

موضوعه: تعددت مواضعه ومباحثه فمنها ما يتعلق ب:

- الأدلة والقواعد المختلف فيها، وأنواعها من حيث صحتها لا من حيث حقيقتها. وثبوت الأحكام بها.
- كيفية استخراج الأحكام من أدلتها، كتقديم المتواتر على الآحاد.
- الأحكام المتعلقة بالفقيه الذي يخرج الأحكام على قواعد الأئمة.
- مباحث الأحكام والفروع الفقهية، من حيث اكتشاف الروابط بينها.
- أسباب الاختلاف بين الفقهاء

علاقته بالعلوم الأخرى:

أصول الفقه³:

¹. يعقوب بن عبد الوهاب الباحثين، التخريج عند الفقهاء والأصوليين، مكتبة الرشد الرياض، ص57.

². عثمان بن محمد الأخضر شوشان، تخريج الفروع على الأصول، دار طيبة الرياض، ط1، ص1، ص54.

³. المرجع نفسه، ص55.

- أصول الفقه سابق في الوجود قبل التخريج، وتخريج الفروع على الأصول مدرسة من مدارس أصول الفقه.
 - التخريج هو ثمرة من ثمار أصول الفقه.
 - لما كان الفرع ما بني على غيره كان التخريج فرع من أصول الفقه.
- والأمر كذلك بالنسبة لعلاقته بالفقه فالفقه ثمرة التخريج، والأخير سابق للفقه.
- وعلاقته تمتد إلى أكثر من ذلك. فهو مرتبط بعلوم أخرى كـ (الأشباه والنظائر، والفروق)
- الأشباه: الفروع التي تشبه مع بعضها البعض في أكثر الوجوه لا كلها.
- النظائر: الفروع التي تشبه مع بعضها البعض في بعض الوجوه، ولو وجهاً واحداً.
- الفروق: معرفة أوجه الاختلاف بين المسائل الفقهية التي يشبه بعضها البعض مع اختلافها في الحكم لأمر خفي.
- وهذه العلوم مجتمعة تساهم في (إظهار المسائل بوضوح وكشف النقاب عن الاختلاف في الحكم والمناط في المسائل المتشابهة من حيث الصورة. أو المسائل المتقاربة بعضها ببعض، حيث يتضح بذلك للفقيه طرق الأحكام، ويكون قياسه للفروع على الأصول متسق النظام)¹

سابعاً: فائدته وأهم الكتب المؤلفة فيه.

فائدته: لعلم تخريج الفروع على الأصول فوائد جمة وفيما يلي ذكر لبعضها على سبيل البيان لا الحصر.

- أنه يرتقي بالمتفقه إلى الوقوف على مآخذ الأئمة لما روي عنهم من فروع، ومعرفة أسباب اختلافهم فيما اختلفوا فيه منها.

¹. المرجع السابق، ص 76.

- يرتقي بالمتفقه إلى الاقتدار على تخريج آراء وأقوال جديدة على مأخذهم تلك، فيما لم يرد عنهم نص فيه،
- يرتقي بصاحبه إلى امتلاك ملكة الاستنباط. والترجيح.
- التأصيل، التفریع، التعيد، والتتظير استقلالا، أهداف تترتب عن التخرج وينشدها.
- يخرج أصول الفقه من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي العملي.
- ويساعد على تيسير حياة المسلم في ظل مستجدات الحياة اليومية .

أهم الكتب المؤلفة فيه¹:

من أبرز المؤلفات في هذا الحقل هو :

- ❖ الخمسین: المعروف باسم (أصول الشاشي). لأبي علي الشاشي الحنفي (ت 344هـ) الكتاب طبع وبهامشه شرح عمدة الحواشي، للمولى محمد فيض حسن الكنكوهي. سنة 1402هـ/1982م. ونشرته دار الكتاب العربي، بيروت.
- ❖ تأسيس النظائر في الخلاف: لأبي ليث السمرقندي (ت 373هـ) ويذكر أنه حققه علي محمد محمد رمضان. للحصول على درجة الماجستير من كلية الشريعة في جامعة الأزهر.
- ❖ تأسيس النظر: لأبي زيد الدبوسي الحنفي (ت 430هـ) طبع لأول مرة في القاهرة سنة 1320 هـ، على نفقة مصطفى محمد القباني الدمشقي، ومحمد أمين الخانجي.
- ❖ تخريج الفروع على الأصول: لشهاب الدين الزنجاني الشافعي (ت 656هـ) نشر لأول مرة سنة 1382هـ/1962م. بتحقيق د/محمد أديب صالح، وطبع في مطبعة جامعة دمشق.
- ❖ مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: للشيخ التلمساني. المالكي (ت 771هـ)
- ❖ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: لجمال الدين أبي محمد عبد الرحيم الإنسوي الشافعي. (ت 772هـ) طبع في المطبعة الماجدية، بمكة. سنة 1353هـ

¹. محمد سعيد الخن، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي. تاريخه وتطوره. دار الكلم الطيب، دمشق، ط 1، 1430.

2000م، ص.ص 317-319.

وكانت طبعة رديئة. ثم طبع بدمشق سنة 1391هـ/1982م. بتحقيق الدكتور محمد حسن هيتو.

- ❖ القواعد والفوائد الأصولية: لأبي الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلي المعروف بابن اللحام (ت 803هـ). طبع الكتاب سنة 1375هـ/1956م، بمطبعة السنة المحمدية في مصر، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي (رحمه الله).
- ❖ الوصول إلى قواعد الأصول: لمحمد بن عبد الله التمرتاشي الحنفي (ت 1004هـ)
- ❖ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية: للدكتور مصطفى سعيد الخن الدمشقي الميداني المولود عام (1344هـ) الموافق لعام (1929م) ألف لنيل شهادة الدكتوراه من الجامعة الأزهرية. ونال الدكتوراه بشرف وطبعة الأطروحة بمؤسسة الرسالة سنة (1392هـ، 1972م).

والمقام يضيق عن استعراض جميع الكتب ولكن ذكرنا ما وقفنا عليه، وما تكرر في الكتب التي توفرت لنا وتطرقت لهذا الجانب.